أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي

حالة النظام المصرفي الجزائرية للفترة (1990 – 2015)

محمد حقيقة

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

Mohammedhaguiga@gmail.com

Impact of Banking Reforms on the gross domestic product

Algerian Banking System Case during (1990 - 2015)

Mohamed HAGUIGA

University of Kasdi merbah - Algeria

Received:15 Jan 2017 *Accepted: 11 May 2017* *Published: 30 June 2017*

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الإصلاحات المصرفية الجزائرية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1990-2015)، وكذا الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في سيرورة وتطور الاقتصاد، ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار فرضياته، اعتمدنا على منهج دراسة الحالة حيث تم اختيار كل البنوك الجزائرية، ومنه اعتمدنا على أسلوب نماذج الانحدار البسيط في الجانب التطبيقي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثير حقيقة لمؤشرات القطاع البنكي الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وعليه فالقطاع المصرفي له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وهو ما يعكس السياسة التنموية للدولة، وعليه وجب الحرص على التسيير الجيد لهذا القطاع الحساس لما لها من أهمية بالغة في دورة نشاط المؤسسة من جهة ولتجنب الأزمات المالية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: قطاع مصرفي، مؤشرات اقتصاد كلي، إصلاحات مصرفية، انحدار خطي بسيط.

رموز jel:B22.

Abstract:

This study aims to study the impact of Algerian banking reforms on Algeria's local product (1990-2015) as well as the role played by the banking sector in the process and development of the economy. In order to address the problem of the subject and test its hypotheses, We relied on the case study methodology where all the Algerian banks were selected, and from this we relied on the simple regression models method in the applied side.

The study concluded that there is a real correlation between the indicators of the Algerian banking sector and GDP, and that the banking sector has great importance in economic development, which reflects the development of the country policy. Therefore, it is necessary to ensure the good management of this sensitive sector because of its importance in the enterprise prosperity cycle on the one hand and to avoid financial crises on the other hand.

Key words: : *Banking Sector, Macroeconomic Indicators, Banking Reforms, Simple Linear Regression.*

(JEL) Classification : B22.

تمهيد:

لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، مما استوجب تكييف نظامها المصرفي والمالي لتطورات نظامها الاقتصادي عن طريق مجموعة من القوانين والإصلاحات، التي تسعى إلى وصول أجهزة النظام البنكي الجزائري للعمل بكفاءة أعلى وبقدرة اكبر على السيطرة على مجريات الاقتصاد. وعليه فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أملتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية، فلقد حاولت الجزائر غداة الاستقلال انتهاج سياسة التخطيط وفقا للمنهج الاشتراكي، مما خلق نوع من المفارقة بين نظام مصرفي قائم على أساس ليبرالي، ومنهج اقتصادي مبني على أساس التخطيط. إضافة إلى ذلك التأميم المبكر للمصارف في ظل عدم وجود إطارات وطنية قادرة على التسيير وتفريغ البنوك من الأموال و تهجيرها إلى فرنسا غداة استقلال الجزائر وكل هذا نتج عنه اختلال وظيفي و هيكلي في الجهاز المصرفي الجزائري.

قامت الجزائر بإصلاحات مستمرة و متتالية ظهرت بمقتضى قوانين و مراسيم حملت في مضمونها الشروط الضرورية للدخول في اقتصاد السوق أدت في الأخير إلى بلوغ مرحلة رسمت حدودها على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.

سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري مع الوقوف على أهم الإصلاحات والتطورات التي كان لها الدور الكبير في تغيير بنيته، ومنه فإن الإشكالية الأساسية للبحث كالتالي:

ما دور الإصلاحات المصرفية في تحسين أداء البنوك الجزائرية ؟ وما تأثير هذه الإصلاحات على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (1990- 2015) ؟

فرضيات الدراسة

- أدت إصلاحات النظام المصرفي إلى تحسين أداء وتنافسية البنوك الجزائرية ؟
- يوجد تأثير لكل من مؤشرات القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ؟

أهداف الدراسة

- ❖ تقييم الإصلاحات والتطورات للجهاز المصرفي الجزائري؛
- ❖ إبراز مدى تأثير هذه الإصلاحات على الجهاز المصرفي الجزائري؛
- ❖ معرفة مدى تأثير مؤشرات القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: الإطار النظري والدراسات التطبيقية

1. الإطار النظري

1.1 تطور إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري قبل سنة 1990

ورثت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال نظام مصرفي ذو طابع فرنسي يخدم مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، وبالتالي كان توجهه ليبرالي عكس ما خطط للمنهج الاقتصادي المراد تطبيقه في الجزائر بعد

الاستقلال، بالإضافة إلى الرغبة في استكمال السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة ثم إنشاء مؤسسة للإصدار النقدي في 12 ديسمبر 1962 وتلعب دورها المخصص لها بالكامل، وقد سبق هذا الإجراء وبالضبط في 29 أوت 1962 فصل الخزينة الجزائرية عن مثيلتها الفرنسية، وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية واستجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة.[6] كما انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية، ولذا كانت هذه المرحلة مرحلة تأميم المؤسسات المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر.[7] حيث تعتبر الفترة قبل سنة 1986 فترة تمهيدية للإصلاح المصرفي كما أنها مرحلة للتخطيط المالي، حيث أن القوانين الفعلية للإصلاح بدأت في سنة 1986 المتعلقة بقانون النقد والقرض.

1.1.1 الإصلاحات المصرفية لسنتي 1986 المتعلقة بالقرض والبنك

يعتبر القانون رقم 86- 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 أول قانون بنكي كان الهدف منه وضع إطار قانوني مشترك وموحد لكل مؤسسات القرض بغض النظر عن طالعها القانوني،حيث أدخل تعديلات مختلفة منها الاستقلالية المالية للبنك المركزي ومؤسسات القرض واعتبرهما مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية. ويمكن حصر إجراءاته فيما يلي:[9]

- ✓ التأكيد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة وتتمثل المهام الأساسية لهذا البنك في تسيير أدوات السياسة النقدية، تحديد معدلات إعادة الخصم، مراقبة توزيع القروض المقدمة للاقتصاد، مراقبة الصرف والعلاقات الخارجية ومنح تسبيقات للخزينة العمومية وفقا لما يحدده المخطط الوطني للقرض؛
- ✓ إدخال مفاهيم وشروط جديدة على نظام الاعتماد من خلال توسيع مفهوم القروض وموضوعها وطبيعتها، كما أكد القانون على دور البنوك في متابعة واسترجاع القروض؛
- ✓ إقامة إطار تأسيسي جديد للإدارة والمراقبة بتأسيس أعضاء استشارية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الأهداف المرجوة من جمع المواد النقدية وقواعد توزيع القروض وطبيعة كل منها، كما يحدد هذا المخطط مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وتحديد القروض الممنوحة لها تبعا للمخطط الوطني للقرض؛
- ✓ إقامة نظام مصرفي على مستويين بالفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.
- ✓ استعادة البنوك لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.[10]

2.1.1 الإصلاحات المصرفية لسنة 1988 المتعلقة باستقلالية البنوك

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

جاء قانون 88- 06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ليعيد للبنوك باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية استقلاليتها الحقيقة لتعويدها على العمل بمنطق المتاجرة التي ترفضها قواعد اقتصاد السوق.[11] كما شكل قرار انسحاب الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات والمؤسسات العمومية، الذي اتخذته الدولة في سنة 1987، وإنشاء بورصة الأوراق المالية سنة 1989 خطوتان هامتان في العمل على تحقيق استقلالية البنوك ومنحها حرية التصرف في تجميع وتوزيع مواردها.[12]

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، وقد مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى، والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية، كما منح القانون 08- 01 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية وأظهر بشكل جلي مفهوم الفائدة والمردودية، وفي هذا الصدد تعلن النصوص المصادق عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي عن سلسلة من المبادئ هدفها إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المطبقة في ميدان التنظيم، وتشغل المؤسسة العمومية الاقتصادية بما في ذلك العلاقات التي تربطها بالغير لا سيما بالدائنين.[13]

حيث أن قانون (08- 01) أكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها تتمتع بالشخصية المعنوية التي تسري عليها قواعد القانون التجاري،[14] كما تتميز هذه المؤسسات عن الهيئات العمومية بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية.[15]

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:[16]

- إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.

2.1 تطور إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري بعد سنة 1990

1.2.1 الإصلاحات المصرفية المتعلقة بقانون النقد والقرض 1990

يعتبر قانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض نصاً تشريعيا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ويعتبر من القوانين والتشريعات الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ أهم

الأفكار التي جاء بها قانون لسنة 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم المصرفي وأدائه. (18)

أ. تعريف قانون النقد والقرض

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال قانون النقد والقرض رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى فقد جاء هذا القانون من أجل ما يلي:

1. تحرير المصارف التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض؛
2. فتح المجال لإنشاء مصارف خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق؛
3. إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى المصارف والمؤسسة بالإضافة إلى السوق؛
4. إعطاء البنك المركزي استقلاليته؛
5. إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ومنه فإن هذا القانون أعاد التعريف كليا لهيكل النظام المصرفي وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول لا سيما البلدان المتطورة، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للمصرف وعمل على تنظيم المصارف والقروض. (18)

ب. مضمون قانون النقد والقرض 90- 10

لم يتجسد الاستقلال للقطاع البنكي والمالي في الجزائر إلا بعد صدور القانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض في 14 أفريل 1990، الذي جاء بتغيرات جذرية لتنظيم النشاط البنكي تميزت بإعادة تنشيط الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية في تنمية الاقتصاد، كما أن هذا القانون جعل القطاع البنكي الجزائري في سياق التشريعات البنكية المعمول بها في الدول المتطورة.

ويمكن حصر الأحكام التي جاء بها قانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض فيما يلي: (19)

✓ **إلغاء القوانين والأحكام المتعارضة معه**

ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه، وهذا بموجب المادة رقم 214 منه، وتمثلت أهم القوانين والأحكام الملغاة في:

- قوانين البنك المركزي الملحقة لقانون 62- 144 المؤرخ في 1969/12/31؛
- أحكام القانون 111/64 الصادر في 1964/04/10 المنشئة للعملة الوطنية؛
- أحكام القانون 12/86 الصادر في 1986/08/19؛

- أحكام المواد من 02 إلى 05 من قانون 06/88 الصادر في 1988/01/12 المعدل والمكمل لقانون 12/86 المؤرخ في 1986/08/19.

✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد.

وقد هدف هذا القانون من تبني مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقة والنقدية إلى ما يلي:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية؛
- استعادة البنك المركزي لدوره القيادي في تسيير السياسة النقدية؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها، واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة للضبط الاقتصادي؛
- وضع شروط لمنح القروض لا تميز بين المؤسسات العامة والخاصة؛
- ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض، بالإضافة إلى النص على وضع معدلات فائدة حقيقية تعبر عن التكلفة الحقيقية للأموال.

✓ **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة**

وضع قانون النقد والقرض قيودا على مدى تأثير المالية العامة على النقد، وهذا من خلال اعتماده على مبدأ الفصل بين ميزانية الدولة والدائرة النقدية، حيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي – لتمويل عجزها - في أي وقت ودون ضوابط.

فقد أصبحت هذه العملية تخضع لمجموعة من القواعد، من بينها وضع سقف للقروض الممنوحة من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية (نسبة 10٪ من ايرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية)، مع تحديد المدة (الحد الأقصى لهذه المده هو 240 يوماً متتالية أو غير متتالية)، إضافة إلة استرجاع تلك القروض إجباريا نهاية كل سنة مالية.[20]

✓ **وضع نظام بنكي على مستويين**

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام نقدي على مستويين. ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكاً للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها.[21]

✓ **إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي**

تحت إشراف البنك المركزي الجزائري الذي أصبح يسمى بداية من صدور هذا القانون ب"بنك الجزائر".

✓ **إمكانية إقامة فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية على التراب الجزائري**

إذ أنشئت عدة بنوك في هذا الإطار؛ كبنك البركة (06 ديسمبر 1990)، بنك الاتحاد Union Bank (07 ماي 1995)، منى بنك (08 أوت 1998).[22]

2.2.1 الإصلاحات المصرفية للفترة 2000/1994

في أفريل 1994 دخلت الجزائر مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية انطلاقا من اتفاق التمويل قصير المدى (سنة) وهو يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى، ثم تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المالية بعد ابرام اتفاق إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي 1995 والحصول على تمويل موسع بلغ 1.8 مليون دولار، يصرف على مدى ثلاث سنوات يهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي والحد من معدلات التضخم وتقليص العجز المالي وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

حيث في عام 1997 تم خوصصة 148 مؤسسة خوصصة كلية، و 102 مؤسسة تمت خوصصتها جزئيا بالإضافة إلى 333 مؤسسة عمومية محلية (ولائية وبلدية)،غير أن قانون الخوصصة في الجزائر لم يتطرق في نصوصه إلى إمكانية فتح رأس مال البنوك أو خوصصتها.

كما أن الحدث البارز في هذه الفترة هو انطلاق بورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999، ضمت كل من شركة سوناطراك، مؤسسة رياض سطيف، مجمع إنتاج الأدوية صيدال وشركة تسيير فندق الأوراسي.[23]

3.2.1 الإصلاحات المصرفية للفترة 2010/2000

حدثت عدة تجاوزات في هذه الفترة كانت أغلبها ناتجة عن وجود ثغرات في الجانب التشريعي بالإضافة إلى الضعف في الجانب التنظيمي والرقابي مما دفع السلطات إلى مواصلة الإصلاح وذلك بصدور عدة قوانين:[24]

أ. **<u>القانون رقم 01- 01</u>**: الصادر في فيفري 2001 وكان أول تعديل لقانون النقد والقرض 90- 10 دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، ومس بصفة مباشرة الجوانب الإدارية لبنك الجزائر وتم اقتراح ثلاث تعديلات لقانون النقد والقرض وهي :

1. التخلي عن العهدة المحددة في قانون 90- 10 والتي تعلقت بمحافظ بنك الجزائر ونوابهم ويتم تعيينهم بمقتضى مرسوم رئاسي؛
2. التفرقة بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية؛
3. إضافة ثلاث أشخاص يختارون حسب كفاءتهم في الميدان الاقتصادي والمالي لمجلس النقد والقرض، وبالتالي يصبح عدد أعضاءه عشرة بعدما كان سبعة.

لقد ترتب عن افلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري عدة خسائر تحملتها خزينة الدولة، لذا كانت السلطات مجبرة على إعادة النظر في قانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض خاصة فيما يتعلق بآليات ضبط نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وارتفعت درجت تدخل الدولة في التنظيم المصرفي لتفادي قيد حرية البنوك في التصرف وتمثلت هذه القوانين في:[25]

ب. **القانون رقم 03- 01**: الصادر في 26 أوت 2003، وهو يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وعلى ضرورة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، وأضيف شخصان في مجلس النقد والقرض يعينهما رئيس الجمهورية وذلك لتدعيم الرقابة أكثر، وهذا الأمر لا يعطي فرصة للتحدث عن التحرير المصرفي، وبالتالي النظر في التدخل الحكومي بجدية أكثر.

ويتضمن قانون النقد والقرض لسنة 2003 أيضا :[26]

- توضيح العلاقة بين البنك المركزي والحكومة الجزائرية في تطبيق السياسة الاقتصادية المالية والنقدية للدولة؛
- إيقاف سياسة تسيير الديون الخارجية تماشيا مع السياسة الخارجية للدولة في الإطار المالي؛
- توضيح العلاقة ما بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

ج. **القانون رقم 04- 01**: الصادر في 4 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، فقانون النقد والقرض يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دينار، وبـ 100 مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما يحدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليون دج للبنوك، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا نخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي، ومنحت مهلة سنتين للبنوك والمؤسسات المالية للاستجابة لهذا القانون.

د. **القانون رقم 04- 02**: الصادر 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 ٪ و 15٪ كحد أقصى.

ه. **القانون قم 04- 03**: الصادر في 04 مارس 2004، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى ❖ شركة ضمان الودائع ❖، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي 1٪ (حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

يلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، حيث يتم إعلام المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.[27]

و.**القانون رقم 06- 02**: الصادر في سبتمبر 2006، المتعلق بتحديد شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية وإنشاء فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

2. الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا وقراءتنا للدراسات السابقة حول موضوع الإصلاحات المصرفية لاحظنا وجود عدد من الدراسات حول هذا الموضوع، حيث تعددت وتباينت هذه الدراسات خاصة المتعلقة بمعرفة تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث هدف بطاهر علي[1] في دراسته إلى إبراز علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الجزائري، وكذا التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية للقيام بدورها الهام والمساهمة في عملية التنمية والانتعاش الاقتصادي، وتحديد المتغيرات المؤثرة في النشاط المصرفي في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، خلال الفترة (1986- 2001) باستخدام الأسلوب التحليلي وكذا بعض الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة لنجاح الإصلاح المالي.

أما دراسة ليلى اسمهان[2] فقد هدفت إلى دراسة أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على صلاحيات البنك المركزي الجزائري خلال المرحلة الانتقالية الحالية نحو اقتصاد السوق، وهذا بهدف التعرف على مساهمة هذه الإصلاحات في تفعيل السياسة النقدية الجزائرية نحو تحقيق الاستقرار النقدي، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للتعرض لأهم الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري وكذا المنهج التحليلي لدراسة تطور فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1996- 2006)، حيث توصلت الباحثة إلى أن تضاعف الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة بمعدل نمو متوسط 17.8٪، في حين تضاعف الناتج الداخلي الخام بمعدل نمو متوسط يقدر بـ 20.3٪ خلال نفس الفترة، وعليه فالإصدار النقدي يجد مقابله في الإنتاج المادي وهو ما ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار النقدي الداخلي.

دراسة Syed Muhammad Hamza، Ejaz Ahmed Khan (2014) [3] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في باكستان لعينة لعشرة بنوك للفترة 2008-2012، وكذا تحليل أداء القطاع المصرفي الباكستاني، حيث استخدم الباحث أسلوب معادلة الانحدار لمعرفة تأثير كل من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (النمو، الودائع، الاستثمارات، التقدم، الربحية وكسب الفائدة) على الناتج المحلي الإجمالي GDP، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الودائع والربحية والفائدة والاستثمارات لها علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الدراسة.

أما Kisu Simwaka [4] وآخرون فقد هدفوا إلى نمذجة ودراسة العلاقة السببية بين تطور القاع المالي والنمو الاقتصادي في مالاوي وفيما إذا كان التمويل يؤدي إلى النمو الاقتصادي في مالاوي خلال الفترة 1980- 2010 وهذا باستخدام نماذج الانحدار ARDL وكذا اختبار التكامل المشترك ADF، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مالاوي.

دراسة Mihail Petkovski **&** Jordan Kjosevski [5] فقد هدفت إلى دراسة ما إذا كان القطاع المصرفي يلعب دور الدعامة للنمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية وهذا بدراسة حالة 16 دولة أوربية خلال الفترة 1991- 2011. باستخدام طريقة اللوحة الديناميكية GMM، وقد توصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وهامش الفائدة يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي الممثل ب GDP.

ثانيا: منهجية وأدوات الدراسة

1. **منهجية الدراسة** : من أجل معرفة التأثير بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي سنحاول نمذجة العلاقة ما بين قيمة الناتج المحلي الخام (GDP) بدلالة كل من القيم المستقلة (الودائع، القروض، معدل اعادة الخصم وإجمالي الأصول). وهذا بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (نموذج الانحدار البسيط) وذلك للكشف عن وجود تأثير لكل متغير مستقل على التابع على حدى على الشكل التالي:

$GDP = c_0 + \beta i\ Xi$.

2. **عينة الدراسة** : تتكون عينة الدراسة من كل البنوك العاملة بالجزائر، حيث وفرت العينة 26 مشاهدة ممثلة في القوائم المالية السنوية المجمعة للبنوك الصادرة من البنك المركزي للفترة ما بين 1990- 2015.

3. متغيرات الدراسة : اعتمدنا في دراستنا على خمس متغيرات لمعرفة العلاقة بين تطور اصلاحات النظام المصرفي الجزائري والممثل في متغيرات سيتم عرضها لاحقا، على النمو الاقتصادي للوطن.

3-1 المتغيرات التابعة

الناتج المحلي الاجمالي الخام Y-GDP : حيث يعبر عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة، ويعتبر أحسن مؤشر يقيس مستوى النمو الاقتصادي، حيث استخدمته عدة دراسات منها دراسة Cândida Ferreira [28] و B. C. EMECHETA **&** R. C. Ibe.[29]

3-2 المتغيرات المستقلة

المتغيرة X1-DEP : وتمثل مجموع الودائع المحصلة من طرف كل البنوك خلال سنة واحدة وهو ما استخدمه Aurangzeb [30].

المتغيرة X2-CRD : وهي تمثل مجموع القروض المقدمة من طرف البنوك للاقتصاد خلال سنة واحدة وهو ما تم استخدامه في دراسة Rym Ayadi [31]

المتغيرة X3-ACT : وهي تمثل مجموع الأصول للميزانية خلال سنة واحدة وهذا لمعرفة تأثير حجم البنك على الناتج المحلي الاجمالي.

المتغيرة X4-GON : ويعبر عن معدل التضخم السنوي خلال كل سنة.

ثالثا: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1. عرض النتائج

سنقوم بتقدير مجمل المعادلات الخطية لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع كل متغير على حدى، والكشف عن وجود تأثير لهذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم استخراج النتائج وهي ملخصة كالتالي:

الجدول (01) تأثير قيمة الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي

المعادلة الخطية	β0	β1	Prob- F st	C	R^2	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + DEP X	0,0002	0,0000	0,0000	1,79	0,9763	16.4963	16.5931	0.6159

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

الجدول (02) تأثير قيمة القروض المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي

المعادلة الخطية	β0	β1	Prob- F st	C	R^2	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + CRE X	0,0127	0,0000	0,0000	2,77	0,9130	17,8001	17,8968	0,4460

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

الجدول (03) تأثير معدل اعادة الخصم على الناتج المحلي الاجمالي

المعادلة الخطية	β0	β1	Prob- F st	C	R^2	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + TDR X	0,0000	0,0000	0,0000	-1201	0,6343	19,2363	19,3331	0,1969

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

الجدول (04) تأثير قيمة اجمالي الأصول على الناتج المحلي الاجمالي

المعادلة الخطية	β0	β1	Prob- F st	C	R^2	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + ACT X	0,0019	0,0000	0,0000	1,03	0,9371	17,4748	17,5716	0,9288

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

2. مناقشة النتائج

- تأثير قيمة الودائع على إجمالي بعد استخراج نتائج الدراسة سنقوم بدراسة معنوية هذه النماذج من خلال المعنوية الإحصائية والقدرة التفسيرية للنموذج.

اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم : من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من ≤ 0.05 في كل النماذج المستخرجة، ومنه نرفض فرضية العدم $H_0 : \beta_1 = 0$ ، ونقبل الفرضية البديلة $H_1 : \beta_1 \neq 0$ ، أي أن β_1 يختلف معنويا عن الصفر بمستوى دلالة **05** ٪، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (قيمة الودائع المصرفية والقروض ومعدل إعادة الخصم وإجمالي الأصول) إلى الناتج المحلي الخام GDP، أي أن القيم المقدرة **لديها معنوية** إحصائية.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج : يمكن اختبار المعنوية الكلية من خلال إحصائية فيشر، وعليه نلاحظ من خلال النماذج المقدرة أن الاحتمالية الإحصائية لفيشر أقل من ≤ 0.05 ومنه لهذه النماذج معنوية إحصائية.

اختبار معامل التحديد : إن المعادلات المقدرة لكل من (قيمة الودائع المصرفية والقروض ومعدل إعادة الخصم وإجمالي الأصول) إلى الناتج المحلي الخام GDP تفسر لنا 97.63 ٪ ، 97.63 ٪ ، 63.43 ٪ ، 93.71٪ **على** التوالي من المتغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP (الناتج الناتج المحلي الإجمالي: يمكن القول أن هناك تأثيراً **إيجابيا** لقيمة الودائع المقدمة للبنوك على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 ٪ من خلال القيمة الموجبة c = 1.792287 ، وهي ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها (Aurangzeb 2012) ، وعليه فقيمة القروض المصرفية تسير بنفس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وعليه كلما زادت قيمة DEP فهذا يعني أن الأموال المودعة للبنوك أو القطاع المصرفي قد زادت، مما يتيح للمؤسسات المصرفية زيادة كمية تقديم القروض للمتعاملين مما تساعدهم على السير في نشاطاتهم وتمويل مشروعاتهم لزيادة الاستثمار وتدوير

عجلة الاقتصاد وزيادة الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة، وعليه كلما كانت حسابات البنوك كثيرة ومصادر تجميع الأموال متنوعة كانت أفضل.

ومنه على البنوك أن تقوم بسياسة تحفيزية للادخار في حسابات البنوك لديها من طرف المتعاملين، وهذا عن طريق عدة إجراءات تمنكها من تحفيز المتعاملين وجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن عن طريق معدلات الفائدة ... الخ، وكذا اتباع سياسة مرنة تتناسب وتطور النشاط الاقتصادي.

- تأثير قيمة القروض على الناتج المحلي الإجمالي: من خلال النتائج نلاحظ أن هناك تأثيراً **إيجابيا** لقيمة القروض المقدمة للاقتصاد على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 ٪ من خلال القيمة الموجبة c = 2.778908 ، وهو ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها (2013 Rym Ayadi)، وعليه فقيمة القروض المصرفية تسير بنفس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وعليه كلما زادت قيمة CRE فهذا يعني أن الأموال المقدمة من البنوك أو القطاع المصرفي قد ارتفعت، مما يتيح للمؤسسات المقترضة أو المتعاملين كمية نقود تساعدهم على السير في نشاطاتهم وتمويل مشروعاتهم لزيادة الإستثمار وتدوير عجلة الاقتصاد وزيادة الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة، ومنه إن استمرت حالة هذه المصارف في الزيادة في تقديم القروض على هذا النحو وزيادة تشجيع الدولة لذلك، خاصة للقطاعات الناشئة فإنه سيؤثر إيجابا على نمو الاقتصاد وزيادة الدخل والناتج وبالتالي تنشيط الدورة الاقتصادية. وعليه وجب على الدولة اتباع عدة إجراءات تمنكها من ترشيد تقديم القروض والتحكم في السياسات المتبعة لذلك، منها الحرص على تقديم القروض للقطاعات الناشئة قصد تنشيطها وزيادة المشاريع فيها بغرض الاستفادة منها سواء من ناحية التوظيف أو زيادة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة في هذه العمليات، وهو ما ينتج عنه تشجيع وزيادة الاستثمار من طرف الأعوان الاقتصاديين وبالتالي خلق وإيجاد فرص جديدة للعمل وهو ما يساعد في تخفيض البطالة من جهة وزيادة الدخل من جهة أخرى.

- تأثير معدل اعادة الخصم على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: يمكن القول أن هناك تأثيراً **سلبيا** لمعدل اعادة الخصم على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 ٪ ، وعليه فمعدل اعادة الخصم يسير عكس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP وهذا ما يتطابق مع الواقع النظري، وعليه كلما ارتفع معدل اعادة الخصم فهذا يعني أن قيمة الأوراق التجارية ستنخفض إذا تم إعادة خصمها عن طريق البنك المركزي، لأن قيمة أو معدل الإقتطاع يزيد، وهي من أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي لدى البنوك، وعليه في حالة الانكماش يسعى البنك المركزي إلى تخفيض معدل اعادة الخصم مما يرغب البنوك التجارية في اعادة خصم الأوراق التي لديها وبالتالي زيادة الكتلة النقدية للبنوك وهو ما ينتج عنه زيادة وتوسع في تقديم الائتمان للأعوان الاقتصاديين وبالتالي تنشيط لدورة الاقتصاد. وعليه وجب على البنك المركزي أن يتحكم جيدا في هذه السياسة بغرض جعلها سياسة فعالة وأداة قادرة في التحكم ومعالجة الأوضاع والاختلالات التي قد تصيب النظام المصرفي وبالتالي ضمان السير الحسن للمنظومة المصرفية.

- تأثير قيمة إجمالي الأصول على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: من خلال النتائج نجد تأثيراً **إيجابيا** لقيمة إجمالي الأصول البنكية على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 ٪ من خلال القيمة الموجبة c = 1.036001 ، وعليه فقيمة إجمالي الأصول المصرفية تسير بنفس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وعليه كلما زادت قيمة ACT فهذا يعني أن حجم البنوك ارتفع، وعليه كلما كان حجم البنوك كبير فهذا يدل على كبر حجم الموارد المتاحة وبالتالي زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد، وهو مما يتيح للمؤسسات المقترضة أو المتعاملين كمية نقود تساعدهم على السير في نشاطاتهم وتمويل مشروعاتهم لزيادة الاستثمار.

وعليه على البنوك أن تعمل على تطوير نفسها وكذا زيادة مواردها واستثماراتها من أجل بلوغ المستويات المثلى التي تمكن هذه البنوك من ممارسة النشاط بكل احترافية، وعليه وجب على المؤسسات البنكية أن تقوم بتسيير جيد لعناصر الأصول والخصوم قصد زيادة حجم البنك وهو ما يساعد البنوك في زيادة المنافسة في السوق وكسب مكانة أكبر من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز الصلابة المالية من أجل توفير كفاية رأس المال المطلوبة.

الخلاصة:

هدفنا من خلال تناول هذه الدراسة إلى معالجة موضوع أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الاجمالي، فحاولنا مناقشته من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة والتي تمحورت حول دور الإصلاحات المصرفية في تحسين أداء البنوك الجزائرية، وما تأثير هذه الإصلاحات على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (1990- 2015).

وعلى ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن دور الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المنظومة المصرفية كانت واضحة، من خلال تحسين العمل المصرفي وضبط النظم والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود تأثير لمؤشرات القطاع المصرفي المدروسة على الناتج المحلي وهو المؤشر الذي يعكس النمو الاقتصادي، فمن خلال تطبيق أسلوب الانحدار البسيط توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية لكل من الودائع والقروض على الناتج المحلي الإجمالي وهي تؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وكذا وجود تأثير ايجابي لحجم البنك على الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع والاحالات:

(1) بطاهر علي، **اصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل والتنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

(2) اسمهان بقبق، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، الملتقى الدولي خول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة.

(3) Syed Muhammad Hamza, Ejaz Ahmed Khan, Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan**, Journal of Applied Environmental and Biological Sciences**, ISSN: 2090-4274, November 13, 2014.

(4) Kisu Simwaka, Thomas Munthali, Austin Chiumia, Grant Kabango, Financial development and economic growth in Malawi: an empirical analysis, **Banks and Bank Systems,** Volume 7, Issue 3, 2012.

(5) Mihail Petkovski & Jordan Kjosevski, Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe, **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, ISSN: 1331-677X (Print) 1848-9664.

(6) عبد الرزاق جبار، **المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005 ، غير منشورة، ص: 85.

(7) بخزاز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2008، ص: 70.

(8) أحلام بو عبدلي، **البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة** (دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية)، مقال في مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، العدد 08 لسنة 2008، ص: 13.

(9) اسمهان بقبق، ص: 05.

(10) ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2008- 2008، ص : 79.

(11) بطاهر علي، ص : 41.

(12) قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، (دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2003)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 105.

(13) محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعة، الطبعة الثالثة، 2005، ص ص: 138.139.

(14) المادة الثالثة من **قانون 08- 01** المؤرخ في 88- 01- 12 . جانفي 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، المعدل والمتمم للقانون 12/86.

(15) المادة الرابعة من القانون **08- 01** .

(16) بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006، ص ص : 184- 185.

(17) هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011، ص : 128.

(18) بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90- 10 والأمر 03- 11، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول : **المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي بشار، أيام 24- 25 أفريل 2006، ص 09.

(19) بوخلالة سهام، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية بعد 1990 (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة ، 2006/2005، ص: 117.

(20) بوخلالة سهام، المرجع السابق، ص: 117.

(21) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007، ص: 199.

(22) ساعد ابتسام، مرجع سابق الذكر، ص : 80.

(23) سوامس رضوان، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في** الجزائر، ملتقى وطني حول المؤسسة الاقتصادية 2003، جامعة عنابة ، ص ص: 171،172.

(24) رحال عادل، **تحديات الخدمة الصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، ص ص: 106- 107.

(25) رحال عادل، مرجع سابق الذكر ص ص: 106، 107.

(26) فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، ص: 84.

(27) رحال عادل، مرجع سابق الذكر ص ص: 108، 109.

(28) Cândida Ferreira, **Bank efficiency, market concentration and economic growth in the European Union**, School of Economics and Management of the Technical University of Lisbon PORTUGAL,WP 38/2012/DE/UECE.

(29) B. C. EMECHETA & R. C. Ibe, **IMPACT OF BANK CREDIT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: APPLICATION OF REDUCED VECTOR AUTOREGRESSIVE (VAR) TECHNIQUE**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2,No.9, pp.11-21, November 2014.

(30) Dr. Aurangzeb, **CONTRIBUTIONS OF BANKING SECTOR IN ECONOMIC GROWTH: A Case of Pakistan**, Economics and Finance Review Vol. 2(6) pp. 45 – 54, August, 2012, ISSN: 2047 – 0401.

(31) Rym Ayadi, Emrah Arbak, **Financial Development, Bank Efficiency and Economic Growth across the Mediterranean,** MEDPRO Technical Report No. 30/March 2013.